أثر الصراع الداخلي في نشوء إمارة أفغانستان الإسلامية ونظمها الإدارية

للحقبة ١٩٩٤- ١٩٩٦

د. مي فاضل مجيد

وزارة التربية

مقدمة

أسهمت جغرافية أفغانستان وموقعها والفوارق الأثينية والقبلية في تشكيل حياتها وتاريخها، فأفغانستان وطن شعوب وجماعات عديدة يرى كل منها انه متميز عن الآخر، ومن أشهر هؤلاء البشتون ويشكل هؤلاء نحو ٥٠٪ من السكان، والطاجيك الذين يشكلون نحو ٢٥٪ من السكان، والهزارة الذين يشكلون نحو ٩٪ من السكان، ويشكل الاوزبك حوالي ٦٪من السكان، وتتوزع النسب الباقية من البلوش والنورستان والتركمان والقرغيز والعرب، وغير ذلك من الأقليات الأثينية، ويمثل نحو ٨٠٪ من السكان المسلمين من المذهب السني، في حين يمثل ٢٠٪ منهم المسلمين من المذهب الشيعي والإسماعيليين والهندوس والسيخ، وتزيد اللغات الدارجة فيها على عشرين لغة وأهمها لغتا البشتو والداري[١].

كانت التضاريس الجغرافية بمثابة الأوعية التي تثبت تلك الخصوصية، إذ وجدت كل مجموعة عرقية لها ملاذاً خاصاً بها في هضبة أو واد أو جبل، إلا أن ذلك لم يمنع التداخل بين تلك الأعراق في بعض المدن الكبرى مثل كابول ومزار شريف وهرات وقندهار وجلال أباد، وكان القاسم المشترك بين الجميع هو الإسلام، الذي تمتع بقوة سياسية ذات تأثير كبير على مجرى الحياة السياسية، حتى أن السلطة الدينية أصبحت مرادفة للسلطة السياسية، يقود ما سبق إلى عنصر مهم في الحياة العامة الأفغانية وهو الدين وعلماؤه، فالمجتمع الأفغاني مجتمع شديد التدين أولاً وبالغ التقدير للعلماء ثانياً فهم يتمتعون بسلطة واسعة، ولهم دور فاعل في مسار الأحداث فيها على مدى التاريخ منذ نشوء دولة أفغانستان الحديثة عام ١٧٤٧ م وحتى وقت قريب من تأسيس إمارة أفغانستان الإسلامية عام ١٩٩٦م.

الجانب الآخر المهم هو أن لأفغانستان علاقات مع جيرانها مبنية على أساس اللغة والعرق والدين، وإن العديد من القوميات لها امتدادات في المناطق المجاورة لأفغانستان، فالبشتون لهم نسباء يسمون الباثان في المناطق الشمالية الغربية من باكستان، وهذا الأمر ينسحب على الطاجيك والاوزبك والتركمان الذين يجاورون ثلاث دول مستقلة في أواسط آسيا التي تشكل الحدود الشمالية لأفغانستان (طاجيكستان واوزبكستان وتركمانستان) ومنذ الغزو السوفيتي لأفغانستان عام١٩٧٩م والانسحاب منه عام ١٩٨٩م وتفكك الإتحاد السوفيتي إلى جمهوريات آسيا الوسطى، وجدت هذه القوميات الدعم المادي والمعنوي، إذ ساندت باكستان البشتون، فيما دعمت إيران الهزارة، أما الطاجيك الأفغان فقد استطاعوا تأسيس روابط قوية مع

الـدوائر الحكوميـة والمعارضـة فـي طاجيكسـتان، أمـا أوزبكسـتان فقـد سـاندت الميليشـيات الأوزبكية[٢].

يسلط البحث الحالي الضوء على الأوضاع السياسية في أفغانستان في فترة نشوء إمارة أفغانستان الإسلامية عام ١٩٩٦ م والتركيز على الوضع السياسي فيها في فترة الحرب الأهلية بين عامي ١٩٩٢– ١٩٩٤م، والصراع السياسي بين فصائل المجاهدين الأفغان على السلطة في البلاد الذي أدى إلى تمزيق البلاد وأوجد الظروف المناسبة لنشأة حركة طالبان وهيأ العوامل التي أدت إلى تحول طلبة المدارس الدينية من مجرد تجمع طلابي إلى حركة سياسية عسكرية حققت انتصارات عسكرية، واستولت على نحو ٩٠٪ من الأراضي الأفغانية وأزاحت قادة الفصائل الأفغانية عن السلطة، وإعلان إمارة أفغانستان الإسلامية، وشكلت التنظيم الإداري الذي سارت عليه هذه الإمارة.

الواقع السياسي لأفغانستان في فترة الحرب الأهلية بين عامي ١٩٩٢ـ ١٩٩٤ م

يعد تدخل الإتحاد السوفيتي (سابقاً) في أفغانستان عام ١٩٧٩م والمقاومة الأفغانية للاحتلال التي أجبرته على الانسحاب من أفغانستان عام ١٩٨٩م، وسقوط الحكومات المتعاقبة التي كان آخرها حكومة محمد نجيب الله في نيسان عام ١٩٩٢م، دخلت الفصائل الأفغانية العاصمة كابول، واستولى كل فصيل على قسم من المدينة وبدأ دورهم كزعامات سياسية متنافسة على السلطة استندت زعاماتهم إلى قومية أو إقليم أو قبيلة أو طائفة، وكان من الصعب تشكيل حكومة تجمع هؤلاء القادة، إذ كان كل منهم يسيطر على منطقة من البلاد، ففي الشمال برز تحالف الشمال الذي ضم أحمد شاه مسعود (طاجيكي) زعيم الحزب الإسلامي وعبد الرشيد دوستم (اوزبكي) زعيم الجبهة الوطنية الإسلامية وسيد نادر كياني والتفت حولهم القوات العسكرية الحكومية غير البشتونية، وسيطر هؤلاء على المنطقة الواقعة بين مزار شريف وكابول، أما البشتون فقد التفوا حول قلب الدين حكمتيار رئيس الحزب الإسلامي، أما هرات وما حولها فكانت تحت سيطرة اتحاد المجاهدين وإسماعيل خان وبعض القوات الحكومية السابقة، أما قندهار فسيطر عليها مزيج من المجاهدين والقوات الحكومية السابقة التي يرأسها ملا نجيب الله أخوند، أما الشرق والجنوب الشرقي فسيطر عليه عسكريو المنطقة السابقون الذين يرأسهم مولدي حقاني وحاجي عبد القادر[٣]. وهكذا تقاسمت هذه الزعامات السلطة داخل أفغانستان.

شكلت الفصائل الأفغانية في باكستان جبهة خارجية لها برئاسة صبغة الله مجددي– زعيم الجبهة الوطنية لتحرير أفغانستان– وقد اجتمعت في بيشاور الباكستانية في ٢٥ نيسان عام ١٩٩٢م توصلت إلى اتفاق نص على اختيار صبغه الله مجددي رئيساً لدولة أفغانستان الإسلامية مدة شهرين، يتسلم من بعده الرئاسة مؤقتاً برهان الدين رباني (طاجيكي) رئيس الجمعية الإسلامية– مدة أربعة أشهر غير قابلة للتجديد، واختيار برهان الدين رباني رئيساً لمجلس شورى القيادة الذي ضم عشرة من زعماء الأحزاب، فضلاً عن إنشاء مجلس شورى الجهاد الذي تألف من ٥١ عضواً يمثل فيه كل حزب خمسة أعضاء، وحددت مدته بستة أشهر أيضاً، ويرأسه صبغة الله مجددي وهو أشبه ببرلمان مصغر، واسند منصب رئاسة الوزراء لقلب الدين حكمتيار ومنصب وزارة الدفاع لأحمد شاه مسعود على أن يعقد مجلس شورى الجهاد بعد نهاية المدة اجتماعاً لاختيار رئيس الدولة للمرحلة الانتقالية، التي حددت مدتها بـ ١٨ شهراً، وتركزت مهمة السلطة الانتقالية على العمل على وضع دستور جديد للبلاد، وإجراء انتخابات عامة نهاية المدة المحدودة(٤). إلا أن هذا الاتفاق رفضته الفصائل الأفغانية في الداخل، فمع وصول أعضاء الحكومة الانتقالية إلى كابول دخلت العاصمة مجموعات مسلحة استولت كل مجموعة على قسم من المدينة ونظراً لغياب القوة المركزية أصبح رئيس كل مجموعة حاكماً للمنطقة التي يسيطر عليها(٥). والواقع أن أشد المعترضين على هذه الحكومة كان قلب الدين حكمتيار، واتهمها بأنها حكومة غير شرعية وأنها تسير بتأثير الأفكار الاشتراكية السابقة وطالب بانسحاب الميليشيات الشمالية برئاسة الجنرال عبد الرشيد دوستم من كابول، وهدد بأن قواته ستدخل العاصمة كابول وفعلاً خاضت قواته معارك عنيفة مع الميليشيات التابعة لأحمد شاه مسعود وعبد الرشيد دوستم، وتسببت هذه المعارك بخسائر بشرية ومادية كبيرة. الأمر الذي دفع الحكومة الانتقالية إلى إجراء محاولة لاسترضائه فعرضت عليه في ١٠ أيار عام ١٩٩٢ م اتفاقاً يقضي بضمه للحكومة الانتقالية التي يرأسها برهان الدين رباني وتقاسم السلطة معه ومنح حزبه أربع حقائب وزارية، وانسحاب الميليشيات الأوزبكية من العاصمة كابول وإحلال قوات تابعة للأمن الوطني محلها، على أن تنسحب قواته من مواقعها القريبة من العاصمة إلى مواقع جديدة تبعد ٦٥ كيلو متراً عن جنوب شرق العاصمة، إلا أن هذه المحاولة فشلت واستمر التوتر والصراع المسلح بين الأحزاب والقوى السياسية في البلاد.

تسلم برهان الدين رباني السلطة في٢٨ حزيران عام ١٩٩٢م، وشكل مجلس شورى أهل الحل والعقد الذي انتخبه رئيساً في كانون الأول عام ١٩٩٢م، وحاول استقطاب زعيم

الحزب الإسلامي قلب الدين حكمتيار للحكومة، إلا أنه فشل في ذلك[٦]؛ لأن الأخير رأى أنه أحق بالسلطة من منافسه برهان الدين رباني؛الأمر الذي أدى إلى انقسام القوى المتنافسة إلى جبهتين: ضمت الأولى القوات الحكومية ومجلس الشورى برئاسة برهان الدين رباني وأحمد شاه مسعود والإتحاد الإسلامي عبد رب الرسول سيّاف والحركة الإسلامية الشيعية التابعة لآية الله آصف محسني والميليشيات التابعة لحاكم هرات إسماعيل خان، أما الجبهة المعارضة فقد ضمت التحالف المعارض بزعامة قلب الدين حكمتيار والميليشيات الأوزبكية التابعة لعبد الرشيد دوستم والحركة الإسلامية الشيعية التابعة لعبد علي مزاري، وتركزت نقاط الخلاف بين الجبهتين حول تقاسم السلطة بين الفصائل الأفغانية، ودخلت في صراع عسكري فيما بينها؛ مما أدى إلى فرار آلاف اللاجئين إلى جلال آباد وباكستان ومقتل أكثر من خمسة آلاف شخص حتى نهاية عام ١٩٩٢م.

أثار الوضع المأساوي الذي نتج عن الحرب الأهلية في أفغانستان زعماء العالم وجرت محاولات لحل الخلاف بين الفصائل الأفغانية المتحاربة، ففي السابع من آذار عام ١٩٩٣م رعى الملك فهد بن عبد العزيز (ملك المملكة العربية السعودية) اتفاقاً للسلام بين الفصائل الأفغانية المتحاربة يقضي بتقاسم السلطة بينهما وذلك بأن يكون برهان الدين رباني رئيساً للدولة وقلب الدين حكمتيار رئيساً للوزراء، إلا أن هذا الاتفاق لم يطبق عملياً، بسبب رفض بعض الفصائل له واستمرار القتال فيما بينهم.

حاولت القوات الحكومية السيطرة على الموقف فضربت في ٢٥ حزيران عام ١٩٩٣م، قوات المعارضة في كابول واستولت على قلعه بالحصار شرق كابول، وعلى هضبة بارانجان التي كان المعارضون يضربون منه كابول، وقدرت منظمة الصليب الأحمر الدولية الخسائر المادية بـ ٣٠٠٠ قتيل ونحو ١٩٠٠٠ جريح، ونزح نصف سكان العاصمة كابول إلى جلال آباد والمناطق الصحراوية هرباً من المعارك.

أصبحت البلاد مجزأة بين الفصائل الأفغانية المتنافسة على السلطة، ووقفت الحكومة المركزية عاجزة عن حكم البلاد إذ سيطر كل فصيل على مقاطعة، حتى أنه في عام ١٩٩٣م، أصبحت البلاد تحت حكم خمس فئات: إذ حكم عبد الرشيد دوستم المدعوم من حزب الوحدة الشيعي الشمال، وحكم حاجي قادر في الشرق، وحكم مولدي حقاني وقلب الدين حكمتيار الجنوب الشرقي، أما العاصمة كابول وشمالها فوقعت تحت سيطرة أحمد شاه

مسعود، ولم تكن هناك أية صلات بين كل منطقة من هذه المناطق والعاصمة، إلا ما كانت ترسل لهم من معونات مادية وأوراقاً نقدية مطبوعة في الاتحاد السوفيتي(٧).

وهكذا نجد أن الحرب الأهلية قد غيرّت التوازن العرقي الديموغرافي والسياسي للمجتمع الأفغاني، إذ وجد البشتون الذين يشكلون نسبة كبيرة من الشعب الأفغاني أنفسهم مهيمين، واضطروا إلى الهجرة بأعداد كبيرة إلى منطقة الحدود الأفغانية- الباكستانية، أما المجموعات العرقية الأخرى من غير البشتون فقد كونوا لهم تنظيمات عسكرية وسياسية واستطاعوا الحصول على بعض الامتيازات السياسية، ونشأ فيما بينهم تنافس وخصومات سياسية واجتماعية، وتعمقت التناقضات العرقية، وفشلت التحالفات القائمة على أسس عرقية فضلاً عن تفكك الإدارة المدنية وتعدد الولاءات السياسية فظهرت الحاجة إلى قوة سياسية تستطيع استيعاب التناقضات الموجودة، وتوحيد الولاءات والقضاء على الصراع السياسي الموجود في البلاد.

نشوء حركة طالبان

رافق الصراع السياسي العسكري بين الفصائل الأفغانية ووجود جيوش أمراء الحرب في المدن إلى تفتيت البلاد وانتشار الفوضى والفساد وانعدام القانون، وضعف في تركيب الحكومة المركزية، وتدخّل دول الجوار التي دعمت فئات مختلفة إلى اختلاف الآراء والنزاع وخسائر مادية، الأمر الذي انسحب على الحياة الاجتماعية فأصبحت المدن مهجورة بعد صلاة المغرب، ولم يكن الناس يأمنون على أنفسهم، إذ اضطروا إلى إرسال الصبيان المراهقين إلى باكستان فأصبحت المدن تدار من قبل حكام مختلفين وقطعت الطرقات بوساطة ممثلين أو وكلاء عن أمراء الحرب لطلب الأتاوات عن كل سيارة أو مركبة تمر بها، أو يكون مصيرها النهب والسلب(٨).

أدى استمرار الحرب الأهلية إلى حصول فراغ سياسي استغلته قوى سياسية لم تستطع أن تلغي الكيانات السياسية الصغيرة والهزيلة الأخرى، وكان لتكافؤ القوى العسكرية دور أساس في استمرارها وبالنتيجة إلى فراغ سياسي، ومنذ سيطرة الأوزبك والطاجيك على كابول عام ١٩٩٢م، فَقَدَ البشتون ومنذ مائتي سنة السيطرة السياسية على العاصمة، الأمر الذي أدى إلى انهيار التحالف القبلي وتحول زعماء القبائل إلى زعماء حرب، وكرد فعل للاقتتال بين الفصائل الأفغانية والاستياء العام للشعب الأفغاني وخيبة أمله

في الأحزاب والزعماء، برزت حركة طالبان كقوة سياسية منقذة للبلاد[٩].وتعني كلمة طالبان بلغة البشتون (الطلبة الدارسين في المدارس الدينية)، الذين درسوا أصول الإسلام والفقه والتشريع الإسلامي على يد علماء دين[١٠].

تأسست هذه الحركة أواخر الثمانينات في المدارس الدينية الأفغانية– الباكستانية عندما بدأت هجرة واسعة إلى الدول المجاورة وبخاصة باكستان إبّان الغزو السوفيتي لأفغانستان، إذ وصل عدد المهاجرين الأفغان إلى خمسة ملايين مهاجر ازداد العدد بفعل الزواج والإنجاب، وقد توجه هؤلاء الشباب إلى التعليم الديني المنتشر في أنحاء باكستان ولاسيما في إقليمي سوخد وبلوشستان المتاخمين لأفغانستان[١١].

تلقى عناصر طالبان معارفهم ومنهج تفكيرهم من المدارس الديوبنديه المنتشرة في شبه القارة الهندية والديوبنديه نسبة إلى جامعة ديوبند (دار العلوم) في الهند، وقد أسسها الشيخ أمداد الله المهاجر الملكي وتلميذه الشيخ محمد قاسم النانانوري، عام ١٨٥٧م كرد فعل قوي لوقف الزحف الغربي ومدينته على شبه القارة الهندية، وكان الهدف منها إعادة بعث المجتمع الإسلامي، وقد نمت حتى أصبحت أكبر المعاهد الدينية للأحناف في الهند وباكستان، وترجح الديوبنديه مذهب الإمام أبي حنيفة في الفقه والفروع، ومذهب أبي منصور الماتريدي في الاعتقاد والأصول، وهو خليط من الطرائق الصوفية الثلاث :النقشبندية والجشتية والسهروردية[١٢]. وأدت هذه المدرسة دوراً كبيراً في خدمة السنة النبوية الشريفة والعلوم الدينية وخرجّت علماء كبار أثروا في الثقافة الإسلامية، وأصبحت أنموذجا أنشئت على نسقه أكثر من عشرة آلاف مدرسة في شبه القارة الهندية، وكان لطلابها مكانة خاصة.

يذكر الصحفي فهمي هويدي لجريدة الشرق الأوسط الذي أجرى لقاءات عدة مع قادة حركة طالبان بأن كل واحد منهم قد تخرج من مدرسة مختلفة مثل دار العلوم الحقانية والجامعة الإسلامية في نوري تاون، والجامعة الفاروقية، ومنبع العلوم، والجامعة الاشراقية[١٣]، وكذلك مدرسة ضياء المدارس التي أصبحت أكبر مراكز التجنيد لحركة طالبان للقتال وتقع في ضواحي بيشاور (أنشأها عام ١٩٨٦م مولاي حمد الله) ومولها أحد التجار الأفغان المقيمين في المناطق الشمالية من باكستان. تولت هذه المدارس تربية مئات الشباب الأفغاني تربية دينية أساسها القرآن الكريم[١٤]، وانقسم هؤلاء الطلاب إلى فئات مختلفة حسب المراحل الدراسية إذ يبدأ الطالب بالدراسة في المرحلة الابتدائية ثم المتوسطة ثم العليا فالتكميلية، وفي المرحلة النهائية يقضي الطالب عاماً يتخصص فيه في دراسة علوم الحديث

وتسمى دورة الحديث وفي أثناء دراسة الطالب تتغير مرتبته العلمية من مرحلة إلى أخرى، فيطلق عليه لفظ طالب (الذي يجمع في لغة البشتون على طالبان) وهو كل من يدخل المدرسة ويبدأ بالتحصيل العلمي، ثم ملا هو الذي قطع شوطاً في المنهج ولم يتخرج بعد، وأخيراً مولدي وهو الذي أكمل المنهج وتخرج من دوره الحديث ويضع عمامة الفضيلة على رأسه (دستار فضلت) ويحصل على إجازة في التدريس[١٥].

ووفرت هذه المدارس للاجئين الأفغان تعليماً مجانياً وطعاماً وملجأً وتدريباً عسكرياً، واعتمدت على التلقين العقائدي[١٦]، وقد أدى هؤلاء الطلاب دوراً بارزاً في القتال ضد القوات السوفيتية، وكان لعلماء الدين في بلوشستان في باكستان اتصال مع رجال الدين في قندهار، وكان لهم دور كبير في إصدار فتاوى الجهاد ضد الفساد الذي انتشر في أفغانستان، وبعد الانسحاب السوفيتي من أفغانستان عام ١٩٨٩م، عاد طلاب المدارس الدينية الذين شاركوا في الحرب إلى مقاعد الدراسة لاستكمال دراستهم، وساد اعتقاد بين الأفغان أن قادة المنظمات الجهادية سيقيمون حكومة إسلامية في كابول، ولكن الذي حصل هو عكس ما توقعوه، فعندما دخل هؤلاء القادة العاصمة كابول واستلموا السلطة، بدأ التنافس بينهم الذي تطور إلى قتال، ومرت البلاد بأزمة اقتصادية وأصبحت تواجه خطر التجزئة[١٧]، إذ كان معظم قادة المنظمات الجهادية مؤسسين لأحزاب سياسية دينية وكانوا رجال دين أو لهم خلفيات دينية بدءًا ببرهان الدين رباني الذي كان أستاذاً للشريعة الإسلامية في جامعة كابول، وانتهاء بعبد رب الرسول سياف مؤسس حزب الإتحاد الإسلامي مروراً بـ(الحزب الإسلامي) الذي أسسه قلب الدين حكمتيار والحزب الإسلامي الآخر الذي انشق عن الأول والذي أسسه يونس خالص، تبنت هذه الأحزاب برامج سياسية وتوجيهات اجتماعية واقتصادية متشابهة تقريباً تلخصت بنشر الإسلام ومحاربة الثقافة الغازية والمحافظة على تعاليم الدين الإسلامي والإبقاء على شوكة الإسلام وشعائره، والعداء الكامل للحضارة الغربية ومنجزاتها الفكرية والفلسفية وبعض علومها، فضلاً عن العداء الكامل للسياسة الغربية في الشرق الأوسط والعالم الإسلامي، ولكنها اختلفت على المنافع المادية.

ودخلت في صراع سياسي وعسكري على السلطة وصلت إلى حد الاقتتال فيما بينها، وفشلت قيادة المجاهدين الأوائل بقيادة برهان الدين رباني وقلب الدين حكمتيار من تحقيق إصلاحات سياسية واقتصادية مما أفقد الشعب الأفغاني الثقة في هذه الحكومة[١٨]، وتطلع الأفغان إلى من يخلصهم وينهي الحالة المأساوية التي يعيشونها.

أثار انتشار الفوضى والفساد طلاب المدارس الدينية، لاسيما في قندهار التي قسمتها الأحزاب الجهادية فيما بينها إلى ثلاثة أقسام، وكانت سمعة بعض قادة تلك الفصائل الأخلاقية سيئة، إذ لجأوا إلى ابتزاز الناس والتجار، فبرزت حركة طالبان كحركة دينية أخلاقية، وثمة روايات عدة فصّلت في قصة تأسيس حركة طالبان لعل أبرزها ما جاء على لسان مؤسس الحركة الملا محمد عمر[١٩] في تسجيل بثته إذاعة (صوت الشريعة) في قندهار (الناطقة باسم حركة طالبان) وأورده الملا حفيظ الله حقاني في كتابه عن طالبان بقوله «كنت أدرس في مدرسة في بلدة سنج سنار في قندهار مع نحو عشرين من زملائي فسيطر الفساد على وجه الأرض واستشرى القتل والنهب والسلب طويت الكتب في المدرسة، وأخذت معي شخصاً آخر وذهبنا مشياً على الأقدام إلى منطقة(زنجاوات)، واستعرت دراجة نارية من شخص اسمه سرور، ثم ذهبنا إلى حلقة درس يدرس فيها نحو ١٤ شخصاً فجمعتهم في دائرة حولي قلت لهم: «إن دين الله يداس تحت الأقدام، والناس يجاهرون بالفسق وأهل الدين يخفون دينهم، وقد استولى الفساد على المنطقة كلها يسلبون أموال الناس، ويتعرضون لأعراضهم على الطرق العامة، يقتلون الإنسان ثم يسندونه إلى حجر على قارعة الطريق، وتمر به السيارات، ويرى الناس الميت ملقى على قارعة الطريق ولا يجرؤ أحد على أن يواريه التراب، قلت لهم لا يمكن الاستمرار في الدراسة في هذه الظروف ولن تحل هذه المشاكل بالشعارات المجردة نريد أن نقوم نحن الطلبة ضد هذا الفساد، إن أردتم العمل لدين الله حقيقة، فلنترك الدراسة، وصار حكم القول بأنه ما وعدنا أحد أن يساعدنا من الشعب، وهذا العمل سيأخذ وقتاً طويلاً، وإننا إن فتحنا منطقة سندافع عنها، ثم لا تعترضوا لعدم وجود دراسة، أو لعدم توفر المال والسلاح، فلم يوافق أحد من هؤلاء الأربعة عشر على القيام بهذا العمل، فذهبت إلى حلقة درس أخرى كان فيها حوالي سبعة طلاب، فعرضت الأمر عليهم، فوافقوا واستعد الجميع للعمل، فتجولنا في المنطقة إلى صلاة العصر على المدارس وحلقات الدرس، حتى استعد ثلاثة وخمسون من أهل التوكل، فعدت إلى مدرستي وقلت لهم تأتون غداً في الصباح وبدأ العمل قبل أن تمضي على الفكرة أربع وعشرون ساعة، وفي صباح اليوم التالي طلبنا سيارتين من الحاج (بشر) أحد تجار المنطقة فأعطانا سيارتين سيارة شحن كبيرة وأخرى صغيرة، فنقلنا هؤلاء الطلاب إلى منطقة(كشك نخود) وانضم إلينا آخرون، ولما كثر العدد استعرنا الأسلحة من الناس فكانت هذه هي بداية الحركة حتى استمرت»، وعقدوا اجتماعهم الأول في مديرية (ميوند) منطقة (سنج سار) وبدؤوا العمليات

في منطقة (كشك نخود) ثم تقدموا إلى مديرية أرغستان، ومن هناك اتجهوا إلى مديرية (سبين بولوك) الواقعة على الحدود مع باكستان، وهناك استولوا على أكبر مخازن الذخيرة التابعة للحزب الإسلامي التابع لـ(قلب الدين حكمتيار) التي كانت بحوزة القائد سركاتب، وظلت عناصر حركة طالبان تنزع السلاح من مجموعات المجاهدين، وتزيل نقاط التفتيش الموضوعة على الطرق العامة لجمع الأتاوات، وتؤمن السكان(٢٠).

يتضح مما سبق ذكره أن مؤسس الحركة الملا محمد عمر هدف من إنشائها إزالة الفساد المنتشر في قندهار، فضلاً عن القضاء على مراكز جمع الاتاوات من الطرق العامة، وكان الأمر في نظره في البداية أمراً محلياً غير ذي شأن، فلم يهتم من روايته بتثبيت التواريخ، والأمر الآخر أن الحركة تلقت مساعدات مالية ومادية من التجار والقادة المحليين. هناك رواية أخرى ذكرتها الصحف الغربية والباكستانية عن بدايات حركة طالبان والدعم الباكستاني لها تتلخص بأن الجنرال نصير الله بابر وزير الداخلية الباكستاني قام بجولة واسعة في جنوب وغرب أفغانستان في تشرين الأول عام ٩٩٤م، قطع خلالها نحو أكثر من ٨٠٠ كيلومتر، التقى في أثنائها بالقادة الميدانيين والمسؤولين في الولايات من قندهار إلى هرات، وأرسل بعد عودته في تشرين الثاني عام ١٩٩٤م، قافلة مساعدات ضمت ثلاثين شاحنة محملة بالمساعدات ومواد الإغاثة إلى السكان هناك، فضلاً عن إرساله شاحنات تجارية إلى تركمنستان، وكانت القافلة تحت قيادة العقيد (السلطان أمير في الاستخبارات الباكستانية) وفي الطريق تعرضت القافلة للنهب على يد أحد قادة جماعة سيد أحمد جيلاني اسمه منصور آغا، وبعد انتشار الخبر في وسائل الإعلام، تحركت مجموعة الطلاب من المدارس الدينية في ٣ تشرين الثاني عام ١٩٩٤م من منطقة سبين بولوك، واشتبكت مع القائد المحلي الذي نهب القافلة، وألقت القبض عليه وأعدمته مع رفاقه، ثم أنقذت القافلة، فصار للعملية صدى واسع في وسائل الإعلام التي تحدثت عن حركة طالبان لأول مرة. ولا يوجد هناك تعارض بين رواية الملا محمد عمر وتلك الرواية التي شاعت عن بدايات الحركة، الذي يرجح أنه كان في تموز عام ١٩٩٤م وبين شيوع أمرها بعد ذلك بسبعة أشهر في موقعة سبين بولوك، وقد سهل الأمر سقوط مدينة قندهار بيد حركة طالبان من دون مقاومة تذكر؛ بسبب تشتت المجموعات المسيطرة عليها(٢١).

حفز هذا الانتصار الذي حققه مقاتلو الحركة آلاف اللاجئين الأفغان وطلبة المدارس الدينية إلى الانخراط في صفوف هذه الحركة حتى وصل العدد أواخر عام

١٩٩٤م، إلى أكثر من اثني عشر ألف متطوع، وهكذا استطاعت الحركة أن تسيطر على ثلاثة ولايات أخرى مجاورة هي هلمند وزابول وارزجان، زيادة على ذلك فقد لجأت إلى حشد الجماهير للحصول على دعم بشري لقواتها والاستفادة من المكاسب العسكرية التي حققتها، وحصل مقاتلو الحركة من الانتصارات التي حققوها على أجهزة ومعدات جديدة وذخائر وبنادق ودبابات وطائرات ميغ، وبهذا استطاعت أن تحافظ على زخمها العسكري(٢٢)، الذي ساعدها على تحقيق الانتصارات العسكرية على قادة الفصائل الأفغانية، ثم الوصول إلى السلطة.واستطاعت أن تسيطر على مناطق يقطنها أكثرية بشتونية ونالت تأييدهم، وبهذا فقد كان للبعد العقائدي لدى قيادات الحركة والطلبة المقاتلة فيها دور بارز في تمكن الحركة من التغلب على خصومها وهزيمتهم على الساحة العسكرية.

استيلاء حركة طالبان على السلطة في أفغانستان للحقبة ١٩٩٤/١٩٩٦م، وإعلان إمارة أفغانستان الإسلامية:

أصبحت حركة طالبان قوة عسكرية تسيطر على أجزاء مهمة من جنوبي البلاد، وأخذت تنافس القوى الأفغانية الأخرى، وأعلن أعضائها أن هدفهم هو استعادة الأمن والاستقرار وجمع الأسلحة من الأطراف المتنازعة والشعب، ثم أضافوا هدفاً آخر بعد سيطرتهم على العديد من الولايات هو تحكيم شرع الله عزّ وجل تحت قيادتهم، وهذا يعني أنّ هدفهم هو الوصول إلى السلطة في أفغانستان(٢٣).

تدخلت منظمة الأمم المتحدة لحل النزاع بين الفصائل المتنافسة وأرسلت موفدها محمود المستيري (وزير الخارجية التونسي السابق) لاسيما بعد انتهاء ولاية الرئيس برهان الدين رباني في ٢٨ كانون الأول عام ١٩٩٤م، (لكنه بقي في منصبه متذرعاً بفراغ السلطة الذي سيعقب استقالته) وبعد مباحثات أجراها مع الفصائل الأفغانية الرئيسة المسيطرة على كابول، تم الاتفاق على صيغة مجلس انتقالي يتسلم مقاليد الحكم من الرئيس برهان الدين رباني وحكومته في ٢٠ شباط عام ١٩٩٥م، ويهدف تسوية الأزمة، والتقى موفد الأمم المتحدة محمود المستيري في شباط عام ١٩٩٥م، مع وفود من الفصائل الأفغانية منهم وفداً من حركة طالبان تألف من اثني عشر عضواً، قدموا في أثناء المحادثات شروط الحركة للمشاركة في آلية انتقال السلطة التي حاولت الأمم المتحدة تطبيقها في العاصمة كابول وهي:

١. تسليم السلطة إلى هيئة قيادية مكونة من ممثلين عن الولايات الأفغانية الثلاثين.

٢. تشكيل قوة أمنية محايدة في العاصمة كابول قبل انتقال السلطة.
٣. ضم الهيئة عناصر إسلامية جديدة.

والملاحظ على هذه الشروط أنّ حركة طالبان رفضت اشتراك زعماء الأحزاب الأفغانية في الهيئة السياسية الجديدة وحمّلتهم مسؤولية الوضع المتردي في البلاد(٢٣).

في هذه الفترة برزت حركة طالبان كأقوى فصيل في البلاد، إذ استطاعت السيطرة على تسع ولايات أفغانية جنوب أفغانستان وأصبحت على بعد نحو ١٥ كيلومتراً جنوب العاصمة، وطالب زعماء الحركة بنزع سلاح جميع الفصائل الموجودة في كابول وأن تتولى قوة من الحركة مسؤولية الحفاظ على الأمن في المدينة(٢٤).

استمرت المفاوضات بين الفصائل الأفغانية برعاية الأمم المتحدة التي أثمرت عن تحديد موعد جديد لنقل السلطة في ٢١ آذار عام ١٩٩٥م من الرئيس برهان الدين رباني إلى هيئة تمثيلية تضم ثلاثين من الزعماء الأفغان، وبالفعل تم تشكيل مجموعة عمل لبحث سبل تشكيل هذه الهيئة وتأليف قوة أمن تتولى مسؤولية الحفاظ على الأمن في العاصمة كابول خلال مدة انتقال السلطة، وقد وافقت حركة طالبان على ذلك، وتعهدت بألاّ تعرقل عملية السلام لكنها اشترطت (تشكيل حكومة إسلامية تعبر عن إرادة أغلبية الشعب)(٢٥)، الأمر الذي يبرهن على أنّ للحركة ثقلاً سياسياً في البلاد ورفضها اشتراك زعماء الحركات الجهادية في الحكومة الجديدة، ومطالبتها بنزع الأسلحة من جميع الأطراف المتنازعة، الأمر الذي أجبر الحكومة الأفغانية برئاسة برهان الدين رباني على إجراء مفاوضات مع قادة الحركة بعد أن أدركت أنّ هدفهم هو الوصول إلى السلطة.

إتَّبع قادة الحركة استراتيجية جديدة تقوم على أساس إقامة تحالفات سياسية مع القوى الموجودة للوصول إلى أهدافهم، وعقدوا سلسلة تحالفات سياسية كان أهمها مع زعيم الحزب الإسلامي قلب الدين حكمتيار، ولاسيما أنّ كليهما ينتميان إلى العرق ذاته وهو البشتون، ثم تحرك القادة نحو الأوزبك وزعيمها عبد الرشيد دوستم في أيار عام ١٩٩٥م، ثم نحو التركمان والشيعة الموالين لإيران، والواقع أنّ هذه التحالفات السياسية التي تمّت لم تكن واقعية إلاّ أنّ الظروف العسكرية والموضوعية والاستراتيجية هي التي دفعت الحركة إليها لأنّ المقاتلين الأوزبك كانوا يسيطرون على الطريق المؤدي إلى ممر جبال سالانج الذي يربط كابول بآسيا الوسطى، وبهذا تكمل سيطرتها على الطريق المؤدي إلى باكستان، ولم يبقَ أمام القوات الحكومية سوى طريق هرات نحو إيران، وبهذا تحقق هدفها بعزل القوات

الحكومية (قوات برهان الدين رباني وقوات وزير الدفاع أحمد شاه مسعود) ومن ثم تطويق العاصمة كابول وقطع الإمدادات عنها وقطع الاتصال بآسيا الوسطى وإيران وباكستان، وقد أعطت هذه التحالفات عمقا استراتيجياً للحركة إذ إنّ الاستيلاء على ممر سالانج (الذي يبعد نحو ١٢٠ كيلومتر شمال كابول) يسهل عملية السيطرة على قاعدة باجرام الجوية (شمال كابول) كونها المطار الوحيد الذي يربط العاصمة الأفغانية بالعالم الخارجي(٢٦).

ساعدت هذه المناورة السياسية حركة طالبان على كسب المعارك العسكرية التي خاضتها الحركة، واستطاعت انتزاع مناطق عدة من القادة المحليين، ففي هجوم مفاجئ في ٣ أيلول عام ١٩٩٥م، سيطرت على ولايات فراه وهلمند ونيمروز، ثم استولت على شين رند التي تعد من أكبر القواعد الجوية في أفغانستان، وبعد أربع وعشرين ساعة سقطت مدينة هرات في أيديهم، وهي المعقل الحصين لحكومة برهان الدين رباني في جنوب غرب أفغانستان، وبذلك سيطر مقاتلو الحركة على أربع عشرة ولاية من أصل ثلاثين ولاية أي نحو أكثر من ثلثي مساحة أفغانستان(٢٧).

لجأت الحركة إلى كسب ود الجماهير للحصول على دعم بشري لقواتها والاستفادة من المكاسب العسكرية التي حققتها في المناطق التي استولت عليها بعد إجراء مفاوضات مع قادتها، اجتمع قادة الحركة في ٢٥ أيلول عام ١٩٩٥م، مع زعماء ست ولايات بشتونية في المناطق الجنوبية الغربية من البلاد، واتفقت معهم على أن تمد هذه الولايات حركة طالبان بحوالي ٣٠٠، ألف مقاتل، ولقيت هذه الدعوة الاستجابة السريعة، إذ بعد أسبوع واحد أعلن أنّ ٤٥٠٠، مقاتل من هؤلاء قد انضموا إلى صفوف طالبان(٢٨)، وبهذا أصبحت الحركة أكبر قوة عسكرية في البلاد من الناحية البشرية والعسكرية من حيث الأسلحة والعتاد والطائرات والدبابات وأنواع أخرى من الأسلحة المتطورة، وبهذا أصبح مقاتلو الحركة يسيطرون على منافذ تجارية أساسية مع الدول المجاورة (باكستان وإيران وتركمانستان) الأمر الذي مكنهم من تغطية مصاريفهم الإدارية والعسكرية(٢٩).

كان قادة حركة طالبان يتبعون أسلوب الترغيب والترهيب في السيطرة على الأراضي إذ كانوا يرسلون في بداية الأمر وفداً إلى القادة المحليين يدعونهم إلى الاستسلام والانضمام إلى الحركة، فإن رفضوا الاستسلام (يرتفع السلاح باسم الله من أجل تطبيق الشريعة ومحو القسوة والحرمان)(٣٠)، والواقع أنَّ الترحيب الذي لاقته الحركة من السكان المحليين كان في الولايات الأفغانية جميعها ما عدا المناطق التي كان قادة الفصائل

الأفغانية موجودين فيها وهي (كابول وجبل السراج وبنجشير)، وبهذا استطاعت حركة طالبان إحكام سيطرتها على الجهات الجنوبية والجنوبية الغربية والشرقية للعاصمة كابول، ودارت معارك عنيفة بينها وبين القوات الحكومية التابعة للرئيس برهان الدين رباني وتدهور الوضع المعاشي للسكان في العاصمة على أثر إقفال الطريق البري الرئيس الذي يربط كابول بجلال آباد القريبة من الحدود الباكستانية أمام قوافل المواد الغذائية، وارتفع معدل التضخم إلى درجة كبيرة، وقد تزامن ذلك مع شتاء قاس(٣١).

أربك هذا الوضع المتأزم في العاصمة الفصائل الأفغانية وأجبرها على تغيير مواقفها السياسية والعسكرية والدخول فيما بينها في مفاوضات، فَجَرَتْ محادثات سرية في أواخر آذار عام ١٩٩٦ م في مدينة جلال آباد بين قلب الدين حكمتيار (زعيم الحزب الإسلامي) والزعيم الطاجيكي أحمد شاه مسعود، كان الهدف منها الوصول إلى اتفاق وطني ووقف تقدم مقاتلي حركة طالبان نحو العاصمة كابول، وركزت المفاوضات على نقاط ثلاث هي:

١. تشكيل حكومة ائتلافية جديدة ووضع دستور جديد للبلاد، وانتخاب جمعية وطنية خلال ١٨ شهراً.
٢. إحياء مجالس المجاهدين كهيئة تشريعية انتقالية مؤقتة تشرف على عمل الحكومة الانتقالية.
٣. اختيار رئيس دولة جديد خلفاً لبرهان الدين رباني توافق عليه جميع التيارات السياسية الموجودة في البلاد.

على أن تتم دعوة حركة طالبان للانضمام لهذا الاتفاق الوطني، وفي حالة رفضها الدعوة يتم مهاجمتها عسكرياً في الأقاليم التي تسيطر عليها، والواقع أنّ هذا الاتفاق من الناحية العسكرية يهدف إلى تكوين جبهة عسكرية تهدد حركة طالبان إذ سمح لقوات أحمد شاه مسعود بالتحرر والتخلص من الضغوط السياسية والعسكرية لزعيم الحزب الإسلامي قلب الدين حكمتيار، ووحدت جهود الزعماء المجاهدين السياسية والعسكرية للمعسكر المناهض لحركة طالبان، بيد أنّ الحركة استبقت الأمر وأعلنت سلفاً أنها لن تشترك في هذا الاتفاق، وعلى اثر ذلك عقد اجتماع في قندهار في ٢٨ آذار عام ١٩٩٦م، حضره المئات من علماء الدين الأفغان من أنحاء أفغانستان المختلفة بحثوا فيه مسالة الإسراع في الهجوم على العاصمة كابول، ولإفشال الاتفاق الوطني بين زعماء المجاهدين ولقطع الطريق أمام خطة

الوسيط الدولي محمود المستيري المكلف بالملف الأفغاني من الأمم المتحدة، واشترطت الحركة لرفع الحصار عن العاصمة كابول موافقة الرئيس برهان الدين رباني على التنحي عن السلطة وتسليمها لمجلس تتولى الحركة تعيينه[٣٢]، وأعلن نحو ١٥٠٠ من هؤلاء العلماء في ٣ نيسان عام ١٩٩٦م، بيعتهم للملا محمد عمر واختاروه أميراً للبلاد ولقبوه بأمير المؤمنين[٣٣]، وعدت هذه البيعة إعلاناً لنشوء إمارة أفغانستان الإسلامية في البلاد برئاسة الملا محمد عمر.

أدرك الرئيس برهان الدين رباني ضخامة المأزق السياسي الذي تواجهه حكومته وللخروج من العزلة السياسية التي فرضها عليه قادة حركة طالبان اضطر إلى عقد اتفاق مع خصمه السياسي قلب الدين حكمتيار في ٢٤ أيار ١٩٩٦م، تضمن هذا الاتفاق اقتسام السلطة بين الزعيمين، أي إسناد رئاسة الوزراء ووزارتي الدفاع والمالية إلى الحزب الإسلامي (قلب الدين حكمتيار)، فيما احتفظ برهان الدين رباني برئاسة الدولة ووزارتي الداخلية والخارجية، وتضمنت بنود الاتفاق الأخرى العمل المشترك على وقف إطلاق النار، وتشكيل حكومة انتقالية على وفق الآلية السابقة تسعى إلى التحضير للانتخابات العامة وتشكيل جيش إسلامي وطني للدفاع عن العاصمة كابول والأراضي الأفغانية، والتصدي لمؤامرات تقسيم أفغانستان ودعم سيادتها ووحدتها، والواقع أن هدف الرئيس برهان الدين رباني من هذا الاتفاق هو الخروج من العزلة السياسية الداخلية، وتوسيع قاعدة حكمه، ولإضفاء مشروعية أكثر لحكمه لاسيما أن الحزب الإسلامي يضم أغلبية بشتونية، وبذلك يستطيع تفويت الفرصة على حركة طالبان باستخدام ورقة القومية البشتونية ضد الرئيس برهان الدين رباني وحليفه الطاجيكي القائد العسكري أحمد شاه مسعود، أما قلب الدين حكمتيار فقد اضطر للقبول بهذا التحالف لأنه كان يعيش تهميشاً سياسياً وعسكرياً مدة أكثر من عام بعد أن استولت حركة طالبان على مقره في تشارا سياب (جنوب العاصمة كابول) في آذار عام ١٩٩٥م، ومن الجدير بالذكر أن الاتفاق بين الطرفين تم بعد أربع سنوات من المعارك الضارية التي دمرت نحو ٨٠٪ من العاصمة الأفغانية كابول وقتلت نحو ٣٠ ألف شخص.

رفضت حركة طالبان الاتفاق وأعلنت في بيان لها في ٢٤ أيار عام ١٩٩٥م، أنها ستقاوم الاتفاق وستواصل الحرب على الحكومة الأفغانية في كابول[٣٤]، فأفشل هذا الإعلان جهود الأمم المتحدة ومبعوثها الدولي محمود المستيري، فاضطر إلى الاستقالة من مهمته في

أفغانستان في حزيران عام ١٩٩٦م، بعد أن وجد أنّ الأطراف الأفغانية متمسكة بمواقفها ولم تتجاوب مع الجهود الدولية(٣٥).

شكل الزعيمان حكومة انتقالية بحسب الاتفاق الذي وقع بينهما، وأدى أعضاؤها اليمين الدستوري في ٢٦ حزيران عام ١٩٩٦م، على أن يتم تنظيم انتخابات خلال مدة ما بين ٦– ١٢ شهراً، وحاولت الحكومة الانتقالية أن تبين للرأي العام الأفغاني ولمقاتلي حركة طالبان بأنّها متمسكة بالتعاليم الإسلامية، فقدمت تفسيراً للشريعة الإسلامية إذ أصدرت الحكومة تعليمات تقضي بإغلاق دور السينما في كابول، وحظرت بث الموسيقى الصاخبة في الإذاعة والتلفزيون، وأصدرت أمراً للنساء بارتداء الحجاب، وجعلت أداء الصلوات الخمس أمراً إلزامياً، إلاّ أنّ كل ذلك لم يمنع قوات حركة طالبان من فك الحصار عن العاصمة الذي استمر مدة عشرة أشهر، ولم تتوقف الهجمات اليومية بالصواريخ والمدفعية تاركة المئات من القتلى والجرحى(٣٦).

واصلت قوات حركة طالبان اندفاعها نحو المناطق التي يسيطر عليها الحزب الإسلامي (قلب الدين حكمتيار)، فهاجمت في آب عام ١٩٩٦م، معسكراته في ولايتي بكتيا وبكتيكا خوفاً من تنسيق العمليات العسكرية ضدهم من جهتي الأمام والخلف بعد توقيع الاتفاق بين حكمتيار ورباني، واستطاعت هذه القوات السيطرة على كميات كبيرة من الأسلحة قدرت بـ(١٥٠) قطعة مدفعية ومدافع مورتور وكميات كبيرة من الأسلحة الصغيرة من ترسانة الحزب الإسلامي هناك، واستولت أيضاً على مديرية أزره بولاية لوجر التي كانت تعد خطاً دفاعياً منيعاً لمدينة كابول، وفي ٨ أيلول سيطرت على مديرية حصارك التي تعد بوابة مدينة جلال آباد، وهزمت القوات الموجودة في ننجرهار من دون مقاومة مخلفة وراءها عشرات الدبابات وراجمات الصواريخ، وفي ١١ أيلول دخلت تلك القوات مدينة ننجرهار بعد مقتل كبار الشخصيات في الولاية، ثم اتجه مقاتلو الحركة نحو ولاية لغمان التي سقطت في أيديهم في ١٣ أيلول وولاية كونر التي استولوا عليها في اليوم التالي(٣٧).

منحت هذه الانتصارات زخماً عسكرياً واستراتيجياً للمقاتلين، إذ فسحت المجال أمامهم لإحكام حصارهم على العاصمة كابول وقطع طرق الإمدادات لحكومة برهان الدين رباني، وعزز ذلك استيلاء مقاتلي الحركة على بلدة سرابي الإستراتيجية في ٢٥ أيلول ١٩٩٦م، الواقعة على بعد ٧٠ كيلومتراً إلى الشرق من كابول على طريق جلال آباد بلا قتال بعد انسحاب قوات قلب الدين حكمتيار منها، وبهذا الإنجاز الميداني تيسر لحركة

طالبان السيطرة على المجاز الجبلي الحيوي المعروف بأخدود الحرير ومحطات الطاقة الكهربائية وضخ المياه التي تؤمن حاجات العاصمة من الكهرباء والماء.

في الوقت نفسه أعطت الانتصارات التي حققها مقاتلو الحركة والأراضي التي استولت عليها، دعماً سياسياً للملا محمد عمر فأعلن أنه الحاكم الشرعي لأفغانستان، وطالب موظفي الحكومة الأفغانية بالكف عن التقيد بأوامر الرئيس برهان الدين رباني وخيره بين الاستسلام أو هدر دمه، تزامن ذلك مع تحرك عسكري لمقاتلي الحركة للهجوم على العاصمة كابول من محورين، الأول نحو قاعدة باجرام الجوية والثانية نحو ميدان شهر عاصمة ولاية وردك جنوب غرب كابول، وذلك لقطع الطريق أمام أية قوات لدعم حكومة برهان الدين رباني في العاصمة ومحيطها، وقد حشدت الحركة لهذه المعركة نحو ١٨٠ ألف مقاتل و٢٠٠ دبابة و١٠٠ قطعة مدفعية ميدان، في الجانب الثاني كانت القوات الحكومية تشكل نحو ١٠٠ ألف مقاتل حشدهم القائد أحمد شاه مسعود في كابول ووادي بانجشير المجاور والفارق بين تسليح الطرفين بالكمية ونوعية العتاد التي تملكها الحركة، فضلاً عن البعد الاستراتيجي، إذ سيطرت حركة طالبان على نحو عشرين مدينة رئيسه من أصل ثلاثين ولاية وعلى مناطق ضمت نصف سكان أفغانستان(٣٨).

دارت معارك طاحنة بين مقاتلي حركة طالبان وبين القوات الحكومية من جهة الشرق والجنوب الشرقي للعاصمة، ثم تمكنت قوات حركة طالبان من دخول العاصمة كابول في ٢٧ أيلول عام ١٩٩٦م، بعد اضطرار القوات الحكومية من الانسحاب منها لأسباب تكتيكية ولإنقاذ المدينة من الدمار، وغادرت العاصمة إلى مدينة طالقان (في شمال شرق البلاد لتتخذ منه مقراً مؤقتاً لها)(٣٩)، والواقع أن هذه الانتصارات التي حققتها حركة طالبان على الصعيد السياسي والعسكري والاستراتيجي ترجع إلى عوامل عدة منها:

١. امتلاك الحركة بعداً عقائدياً كان أكثر بروزاً لدى أمراء الحركة وقياداتها والطبقة المقاتلة فيها، وظهر هذا التشدد الديني لدى طلاب المدارس الدينية وتغلب على النزاعات السياسية والاجتماعية الأخرى.
٢. سيطرة الحركة على مناطق تقطنها أكثرية بشتونية ونالت تأييدهم.
٣. تبني الحركة برنامجاً مرحلياً أكد على ضرورة نزع سلاح جميع الأطراف ودمج القوى في تنظيم موحد تحت قيادة علماء الدين لتطبيق الشريعة الإسلامية وتطهير أجهزة الدولة من العناصر الشيوعية، وبهذا استندت على أساس ديني، وليس على أساس قبلي، ووجد هذا

البرنامج تجاوباً في العديد من الولايات الأفغانية غير البشتونية، التي أعلنت تأييدها للحركة لأن فكرها عن نظام الحكم يستند إلى اسس ومنطلقات شرعية ودينية خالصة يقوم على تنفيذ الأحكام الشرعية وتطبيق الحدود، وعدت الإسلام هو دين الدولة والشريعة هي أساس الحكم.فضلاً عن امتلاك الحركة للجانب التكتيكي والعسكري، إذ أن قواتها كانت تُقسم إلى ثلاثة أقسام اهتم الأول بالهجوم على المناطق التي تحددها قيادة الحركة وكان عملهم قتالياً بحتاً، وضم هذا القسم الكثير من مقاتلي الأحزاب الجهادية السابقة وبعض العناصر من الحكومة الشيوعية السابقة، أما القسم الثاني فقد اهتم بإدارة المناطق التي يسيطر عليها مقاتلو الحركة لإدارة أمورها، وكان غالبية هؤلاء من طلاب المدارس الدينية، أما القسم الأخير فهي فرق التصفية التي تولت مهمة تصفية جيوب المقاومة وجمع الأسلحة في المناطق التي يسيطر عليها مقاتلو الحركة(٤٠). إلى جانب استخدامها المال لشراء ولاء قادة المجاهدين السابقين، فضلاً عن التخويل العسكري الذي حصلت عليه الحركة من باكستان لاسيما من جمعية علماء المسلمين الباكستانية التي لعبت دوراً في تمويل الحركة مالياً وعسكرياً(٤١)، لدعم التيار الإسلامي بدل من الفئات القومية داخل أفغانستان، وعدت الحركة طرفاً جديداً خارج دائرة الصراع بين الفصائل الأفغانية التي اشتركت في الحرب الأهلية، كما أن حركة طالبان في قبائل البشتون صاحبة الأغلبية في أفغانستان وصاحبة الاستحقاق التاريخي في حكم البلاد(٤٢).

الهيكل التنظيمي لإمارة أفغانستان الإسلامية ومؤسساتها الإدارية

عندما استولت حركة طالبان على مديرية سبين بولوك في ٣ تشرين الثاني عام ١٩٩٤م، أعلن الناطق الرسمي باسمها الملا عبد المنان نيازي، أن هدف حركتهم هو استعادة الأمن والاستقرار وجمع الأسلحة من جميع الأطراف، وإزالة مراكز جمع الإتاوات من الطرق العامة التي سلبت الناس أموالهم وانتهكت أعراضهم، وليس لها صلة بالسياسية، وأنها ستسلم الحكم بعد استتباب الأمن لحكومة ائتلاف حزبي، ولكن بعد سيطرة مقاتلي الحركة على عدد من الولايات، وجدت الحكومة قبولاً لدى قطاعات واسعة من الشعب الأفغاني الذي أنهكته الحرب الأهلية، وبدأت تتحدث عن إعادة بناء أفغانستان، وإعادة تكوين المجتمع الأفغاني وبناء مجتمع إسلامي مثالي عن طريق إقامة حكومة إسلامية، بحسب ما صرح به الملا محمد عمر في كلمته التي ألقاها أمام علماء الدين في قندهار في ٤ نيسان عام

١٩٩٦م، وبهذا يتضح أنّ أهداف الحركة قد تغيرت من أهداف اجتماعية إلى أهداف سياسية تركزت على إسقاط حكومة برهان الدين رباني والقوى المتحالفة معه والاستيلاء على السلطة، وقد نشرت الحركة أهدافها في كتيب كتبه لهم أحد علماء باكستان هو الشيخ بشير علي شاه، وعد هذا الكتاب بمثابة دستور للإمارة الذي ضم المبادئ الأساسية التي شكلت على أساسها الهيكل الإداري للإمارة، وأهم هذه الأهداف هي:

١. إقامة حكومة إسلامية على نهج الخلفاء الراشدين.
٢. إنَّ الدين الإسلامي هو دين الحكومة والشعب.
٣. يستمد قانون الدولة من الشريعة الإسلامية.
٤. إنهاء العصبيات القومية والقبلية.
٥. تعيين هيئات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.
٦. استقلال المحاكم الشرعية وفوقيتها على الإدارات الحكومية جميعها.
٧. إعداد جيش مدرب لحفظ الدولة الإسلامية من الاعتداءات الخارجية.
٨. الاحتكام في جميع القضايا السياسية والدولية للقرآن الكريم والسنة النبوية.
٩. استلام اقتصاد الدولة والاهتمام بالتنمية في جميع المجالات.
١٠. تحسين العلاقات السياسية مع جميع الدول الإسلامية وفق القواعد الشرعية.
١١. توثيق العلاقات مع جميع الدول والمنظمات الإسلامية.
١٢. طلب المساعدات من الدول الإسلامية لإعمار أفغانستان.
١٣. جمع الزكاة والعشر... وغيرها وصرفها في المشاريع والمرافق العامة.
١٤. قمع الجرائم الأخلاقية ومكافحة المخدرات والصور والأفلام المحرمة.
١٥. اختيار منهج إسلامي شامل لجميع المدارس والجامعات وتدريس العلوم العصرية.
١٦. التركيز على الحجاب الشرعي والالتزام به في جميع المجالات[٤٣].

يلاحظ على هذه الأهداف:

إنّها أهداف مختزلة لدستور دولة حديثة، ركزت على الشريعة الإسلامية وعدتها الأساس في نظام الحكم والإدارة، فقد اتبعت نظام الخلافة الإسلامية، فالملا محمد عمر هو القائد وأمير المؤمنين والمسلمين وتقدم إليه البيعة، وعلى ذلك فهو يتمتع بصلاحيات واسعة وسلطة مطلقة في الشؤون العسكرية والإدارية والمالية، فهو الذي يعين حكام الولايات ورؤساء الدوائر، وله سيطرة كاملة على الأفراد في الإمارة سواء أكانوا وزراء أم رؤساء أم

حكام الولايات أم أفراد عاديين وكل من يخالف أهداف الجهاد أو لا يراعي الأصول والأوامر فللأمير الحق في تنحيته وتجريده من السلاح وإبعاده عن تنظيمات الإمارة(٤٤)، وبذلك أصبحت له حقوق شرعية اكتسبها بعد البيعة التي قدمها إليه نحو ١٥٠٠ عالم من علماء أفغانستان بعد استيلاء مقاتلي الحركة على العاصمة كابول، لا يجوز مخالفة أوامره كما لا يجوز عزله إلاّ إذا خالف التعليمات الدينية، أو عجز عن القيام بمسؤولياته، وبهذا فقد احتفظ بمنصبه حتى وفاته، وعد رئيساً للدولة واستناداً إلى صلاحياته المطلقة فقد عيّنَ مجلساً مؤقتاً للحكم لإدارة الأمور في كابول سميَّ بالمجلس الحاكم المؤقت تكوّن من ستة أشخاص ترأسه النائب الأول للملا محمد عمر الملا محمد رباني وعضوية مولدي عبد الرزاق، وملا محمد حسن، وملا محمد غوث لإدارة الشؤون الخارجية وملا محمد فاضل مسؤولاً عن الأمن في كابول ومولدي سيد غياث الدين آغا، أما الملا محمد عمر فقد ترك العاصمة بعد انتهاء المعارك ورجع إلى قندهار المعقل الرئيس لحركة طالبان. ويعد الملا محمد رباني الرجل الثاني في حركة طالبان بعد الأمير ونظراً لخبرته الإدارية والقيادية، فقد تولى إدارة كل ولاية سيطرت عليها حركة طالبان(٤٥).

بعد استتباب الأمن في العاصمة كابول شكل الملا محمد عمر مجلساً للحكم مكوناً من مجلسي الوزراء والشورى الذي ضم في بدايته٢١ وزيراً وإذا انضم إليه عشرة أشخاص آخرين في القيادات المسؤولة مثل قاضي القضاة ومسؤول مكافحة المخدرات ورئيس الإفتاء المركزي صار مجلساً للشورى، وكان مجلس الوزراء يعقد جلساته أسبوعياً، وكان معظم أعضائه من الشباب المقاتلين المقربين من الملا محمد عمر، وكانت القرارات التي يصدرها مجلس الوزراء ترسل عبر الفاكس أو اللاسلكي إلى الملا محمد عمر في قندهار للمصادقة عليها، وكان له حق الاعتراض عليها وإلغائها، كما له الحق في إصدار أي قرار تنفيذي أو تشريعي يلزم به المجتمع من دون الرجوع إلى مجلس الوزراء بل يكتفي فقط بأخذ رأي بعض مساعديه ومستشاريه، والملاحظ على مجلس الوزراء والشورى أنّه يمثل السلطتين التشريعية والتنفيذية، وبهذا فلم يكن هناك فصل بين هاتين السلطتين(٤٦)، ومن المؤسسات المهمة التابعة لمجلس الحكم هي وزارة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر التي أنيطت بها مهمة مراقبة الالتزام بالسلوك الإسلامي في البلاد(٤٧)، أما دار الإفتاء المركزي فكانت مهمتها تحديد الموقف الشرعي من كل القضايا المثارة وكان مقرها في قندهار بالقرب من أمير المؤمنين، أما منصب قاضي القضاة الذي هو عضو في مجلس الشورى فتركزت

مهمته في تقرير مدى شرعية القرارات في ما هو متفق عليه، أما إذا أثير خلاف حول أي قرار فإنه يحوّل إلى مجلس الإفتاء للبت فيه، وضم مجلس الإفتاء عدداً من علماء الدين الباكستانيين ورأسه نور محمد ثاقب، ومن علمائه المشهورين المولدي عبد العلي الديوبندي والعالم الباكستاني بشير علي شاه والمولدي نظام الدين شامزي. فقد امن قادة طالبان بأنّ علماء الدين يستطيعون النهوض بأية مسؤولية يكلفون بها ذلك أنّ معرفتهم بالعلوم الشرعية تكوّن لهم مرجعية وخلفية تمكنهم من تبيان حدود الخطأ والصواب في مجالات النشاط الإنساني كلها، ولهذا تم تعيين عدد من طلاب العلوم الشرعية أو ممن أنهوا دراستهم لها وزراء للصحة أو التجارة أو للمواصلات وغيرها من الوزارات، إذ كانت الصورة التي رسموها في ذهنهم لنظام الحكم في الدولة الإسلامية تتمثل في أنّ الولاة في الدولة الإسلامية يتم اختيارهم بناء على مقدار القوة في استقامتهم وورعهم وإحاطتهم بأمور الحلال والحرام وليس بناء على مؤهلاتهم العلمية أو اختصاصاتهم المتنوعة.

أما الجانب العسكري والأمني فقد اختص به مجلس الطوارئ الذي رأسه الملا محمد عمر، وأشرف هذا المجلس على الجانب العسكري والميداني واختير معظم أعضائه من القادة الميدانيين وكانت عملية الاتصال بينهم وبين الملا محمد عمر تتم عبر الهاتف والقمر الاصطناعي نظراً لتباعد أماكن وجودهم.

على مستوى الولايات فقد تولى الملا محمد عمر تعيين الولاة فاختار أقرب مساعديه لتولي المسؤولية في الولايات المهمة مثل كابول وقندهار وغرني وننجرهار وغيرها. ومنح حكام الولايات صلاحيات واسعة أقرب إلى سلطات الوالي في العصور الإسلامية الأولى، وقد شكل كل والٍ مجلس شورى له يناقش فيه الأمور المتعلقة بإدارة حكومة الولاية(٤٨).

كانت السلطة القضائية مستقلة ومارست المحاكم الشرعية أعمالها في الولايات التي أصبحت تحت حكم إمارة أفغانستان الإسلامية، واعتمدت هذه المحاكم في أحكامها على القرآن الكريم والسنة النبوية في حل القضايا المعروضة أمام المحكمة، وكانت المحاكم على نوعين محكمة شرعية عليا أو إقليمية ومحكمة شرعية دنيا أو مدنية، وتتولى الأولى النظر في القضايا التي تعجز المحكمة الدنيا عن النظر فيها، ويحكم في القضايا قضاة بارزون ذوو درجة علمية عالية يمثلون علماء دين وفقهاء، فضلاً عن ذلك شكلت محاكم عسكرية للنظر في الشكاوى المقدمة ضد مقاتلي طالبان(٤٩)، وبهذا استطاعت السلطات الحكومية في

الإمارة ضبط أعمال الأفراد، وإعادة الأمن والاستقرار، وتوحيد الأراضي الأفغانية والقضاء على الفساد الإداري والمحسوبية، ومقاومة الفساد الأخلاقي، وجمع الأسلحة والقضاء على طبقة أثرياء الحرب وإنشاء المحاكم، وإيجاد نظام إداري في الولايات الأفغانية(٥٠).

من جانب آخر منعت السلطات الحكومية في الإمارة تشكيل الأحزاب السياسية ورفضت تقبل الأحزاب التي كانت موجودة، بحجة أنها تقوم على أسس عرقية وقبلية ولغوية وعدها الملا محمد عمر نوع من العصبيات الجاهلية وسبب في المشكلات والعداء والفرقة بين الناس، ويعود السبب في رفضها لوجود الأحزاب إلى عدم رغبتها في وجود شريك لها في السلطة أو أحزاب معارضة لها تنتقد سياستها(٥١).

اتخذت إمارة أفغانستان علماً من القماش الأبيض كتب عليه (البسملة) وعبارة (لا إله إلا الله محمد رسول الله)، ورسم في وسطه مصحف تصدر عنه إشعاعات إشارة إلى التعليم ورسمت تحت المصحف تروس إشارة إلى الصناعة ورسمت على جانبيه سنابل قمح رمزاً للثروة الزراعية، وقد أحيط الرسم كله بسيفين متقاطعين إشارة إلى المحتوى الأفغاني محفوظ بقوة السلاح(٥٢).

ومما تقدم يتضح أنّ النظام الإداري الأساس للإمارة قائم على إقامة دولة إسلامية، وإنّ الملا محمد عمر هو الشخصية الأساسية في الإمارة، ولا يوجد نظام أساسي فيها وإنّما تدار شؤونها بحسب ما يراه أمير المؤمنين ورجال الإفتاء، كونهم يتمتعون بنوع من السيطرة الروحية على الأفراد الذين يعدون مخالفته معصية شرعية، وهو بمثابة الخليفة ينتخبه أهل الحل والعقد، ولا توجد مدة محددة لتولي منصب أمير المؤمنين ويتم عزله فقط في حالة العجز أو الموت أو إذا جاء بما يخالف الدين، والشورى بالنسبة إليهم هي معلمه فقط وليست ملزمه، ولا يؤمن قادة طالبان بمبدأ الديمقراطية لأنها تمنح حق التشريع للشعب وليس لله، واستند النظام الإداري فيها على أهداف وضعها علماء دين، وليس على مبادئ دستور أو لائحة لتنظيم شؤون الدولة، بل استندوا في الحكم على القرآن الكريم والسنة النبوية وعدوها دستور الإمارة الإسلامية، ويستمد رجال الحكومة شرعية مناصبهم من ثقة الملا محمد عمر بهم، فهم يدينون له بالسمع والطاعة ويعدون ذلك واجباً شرعياً نابعاً من التزامهم بالقرآن الكريم والسنة النبوية، ولكن نسبة كبيرة منهم ممن لم يغادروا القرية وحديثي العهد بالحياة المدنية والمناصب الحكومية، وثقافتهم وأحكامهم كانت محصورة بما تعلموه في المدارس الدينية أي لا تتعدى نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية، أما العلوم الحديثة فهم

غير ملمين بها الأمر الذي أثرَّ في مسيرة المجتمع الأفغاني، إذ إنّ رجال الحكومة كانوا غير قادرين على تلبية متطلبات المجتمع، ولم يسعوا إلى تطويره لمواكب مسيرة التطور العالمي لافتقارهم إلى الخبرات العلمية في إدارة الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فضلاً عن افتقار نظامها الإداري إلى القوانين الوضعية الصرفة التي تنظم عمل مؤسساتها وإهمالها إيجاد تركيبة معاصرة لدولة أفغانستان. فلم تكن هناك قدرة على تكوين حكومة وسلطة إدارية لتسير أمور الدولة، ويعود السبب في ذلك إلى أنّ بدايات حركة طالبان التي لم تكن تنظيماً سياسياً قوياً أو حزباً سياسياً له لوائح تنظم شؤونه وبرامج لتربية أعضائه، فهي تفتقد إلى المقومات التنظيمية الأساسية، الأمر الذي انعكس سلباً على أدائهم الحكومي الذي لم يساعد على تكوين حكومة وسلطة إدارية حقيقية، وهذا يعود إلى أنّ جميع القادة السياسيين في إمارة أفغانستان الإسلامية كانوا رجال دين أصلاً وليسوا رجال سياسية أو اقتصاد أو مصلحين اجتماعيين، وهؤلاء حكموا البلاد من خلال مؤسسة دينية قبلية، غيّبت فيها مؤسسات الدولة العصرية الحديثة.

الهوامش

(١) الأزمة الأفغانية جذورها وأبعادها، ترجمة وإعداد حسني عايش، دار الكرمل للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٢م، ص٩.

(2)*Timur Kocaogl,could Afghanistan be Key To Asian co - operation and security, perceptions, VOL.5, Number 4, December2000 –February 2001, p.108 -110.*

(٣) د.إحسان حقي، أفغانستان نشأتها وكفاحها، دار الفكر، دمشق، ٢٠٠٣م، ص٢٤٥.

(٤) مجيد حميد محمد يوسف، التطورات السياسية في أفغانستان وانعكاساتها على الأمن العربي والإسلامي، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية (سابقاً) الجامعة المستنصرية، بغداد ٢٠٠٥م، ص١١١– ١١٢.

(٥) د.إحسان حقي، المصدر السابق، ص٢٤٦.

(٦) مجيد حميد محمد يوسف، المصدر السابق، ص١١٤– ١١٥.

(٧) د.إحسان حقي، المصدر السابق، ص٢٤٧– ٢٤٨.

(8)*Shafi SaKhizada, The Movement of Taliban,*

http//www.Tripodlycos.2000.p.p.5-6

(٩) جريدة الشرق الأوسط(لندن)، العدد٦٥١٧، ١، تشرين الأول، ١٩٩٦م.

(10) *Shafi SaKhizada , op.cit , P. 8 .*

(١١) بيتر مارسدين، طالبان الحرب والدين والنظام الجديد في أفغانستان، عرض وتحليل د.أكرم الجميلي، نشره قضايا دولية، العدد ٤٣، طالبان والأزمة الأفغانية مركز الدراسات الدولية، بغداد، ٢٠٠٠، ص١٥- ١٦.

(١٢) شاكر النابلسي، بن لادن والعقل العربي كيف فكر العرب بعد١١ سبتمبر ٢٠٠١م، منشورات الجمل، كولونيا (ألمانيا) بغداد، ط١، ٢٠٠٧م، ص٦٢؛ أحمد راشد، طالبان تصدير التطرف، ترجمة عبد الوهاب عبد الستار القصاب نشره قضايا دولية، العدد٤٣، مركز الدراسات الدولية، بغداد، ٢٠٠٠م، ص٦٢- ٦٥.

(١٣) فهمي هويدي، في مملكة طالبان، الحلقة العاشرة، جريدة الشرق الأوسط، العدد٧٣٢٤، ١٧كانون الأول ١٩٩٨م .*Shafi SaKhizada,op.cit,p.2g*

(١٤) جريدة الشرق الأوسط، العدد٥٩٧١، ٤ نيسان ١٩٩٥م.

(15) *Sreedhar, Taliban Afghanistan Looking into Future an Indian perspective, Perceptions Journal of International Affairs VOL.5, Number 4,December 2000- February 2001,p.40.*

* موقع الجزيرة نت، المعرفة- تغطيات ٣/١٠/٢٠٠٤م، حركة طالبان النشأة والإمارة *http:// www.aljazeera.net /knew ledge Gate.*

(١٦) أحمد راشد، المصدر السابق، ص٦٤.

(١٧) حوار مع وزير الإعلام والثقافة في حكومة طالبان لمجلة قضايا دولية (إسلام أباد)، مصباح الله عبد الباقي، نريد حكومة مركزية قوية للأمير فيها سيطرة كاملة على الشعب، مجلة قضايا دولية (إسلام أباد)، العدد٣٧١، السنة الثامنة، ١٠شباط ١٩٩٧م، ص٢٦.

(١٨) شاكر النابلسي، المصدر السابق، ص٦٢- ٦٣.

(١٩)الملا محمد عمر: هو محمد عمر بن المولدي غلام نبي أخوند بن الملا محمد رسول اخوند بن المولدي محمد أياز، من أسرة من علماء الدين، ولد عام ١٩٥٩م في قرية (نوده) من قرى قندهار، ينحدر من قبيلة هوتك احد افخاد قبيلة غلزائي البشتونية، توفي والده عندما كان

عمره ثلاث سنوات، وتولى رعايته عمه (زوج أمه) محمد أنور الذي درسه الكتب الابتدائية، وانتقلت أسرته إلى مديرية بيروت ولاية ارزجان، إذ كان عمه إماماً للمسجد وخطيباً له، وعندما دخلت القوات السوفيتية إلى أفغانستان، شارك في معارك كثيرة ضد قوات الإتحاد السوفيتي السابق في ولايتي قندهار وارزجان اللتين شهدتا معارك ضارية، وكان ينتقل من منظمة جهادية إلى أخرى، وبقي لفترة طويلة قائداً لمجموعة صغيرة في جبهة القائد الملانيك محمد التابعة للحزب الإسلامي بزعامة المولدي محمد يونس خالص واستقر به المقام آخر الأمر في حزب حركة الانقلاب الإسلامي التابع للمولدي محمد نبي محمدي والحزبان كان عمادهما علماء الدين، يعتبر الملا محمد عمر من المقاتلين الأشداء اشتهر بأنه كان يحمل على كتفه دائماً مدفع *RPG7* المضاد للدبابات، وقد جرح مرتين في ولاية ارزجان إصابة العرج في إحدى هاتين المرتين وجرح للمرة الثالثة، كما أصيب في إحدى عينيه إصابة مستديمة.

د.مصباح الله عبد الباقي، زعيم الطالبان من حلم الملا إلى إمارة المؤمنين، مجاهيل ومشاهير سياسية،

http://www.islamonline.net/arabic/Famous/index.shtm(2001/2/26)

محمد بو خير– عبد رب رحماني، سوراقيا في كابول التي يحاصرها العالم، الأفغان في دولة طالبان صدور في مواجهة النار فقر وقهر وهروب نحو المجهول، مجلة سوراقيا (لندن) العدد ٩٤٤، ١ تشرين الأول ٢٠٠١م، ص٢٠– ٢١.

(٢٠) فهمي هويدي، في مملكة أفغانستان، الحلقة العاشرة، المصدر السابق.

(21)*Michael Rubin, who is Responsible For the Taliban, Maria, Middle East Review of International Affairs Journal volume 6, no.1-march 2002, p.g.*

(٢٢) مصباح الله عبد الباقي، حركة طالبان النشأة– التطور– الأهداف، الحلقة الثانية، مجلة قضايا دولية (إسلام أباد)، العدد٣١٠، السنة السادسة، ١١ كانون الأول ١٩٩٤م ص٣٥.

(٢٣) المصدر نفسه ص٣٦.

(٢٤) جريدة الشرق الأوسط، العدد ٥٩٢٧، ١٩ شباط ١٩٩٥م.

(٢٥) المصدر نفسه، العدد ٥٩٣١، ٢٣ شباط ١٩٩٥م.

(٢٦) مصباح الله عبد الباقي، المصدر السابق، ص٣٦ جريدة الشرق الأوسط، العدد ٦٠٣٢، ٤ حزيران ١٩٩٥م.

(27) *Shafi SaKhizada op.cit, p.18.*

(٢٨) توفيق غانم، الصراع في أفغانستان، ثالثاً: حقائق الصراع ومخاطره، مجلة شؤون دولية (إسلام آباد)، الحلقة الثالثة الأخيرة، العدد ٣٠٤، السنة السادسة، ٣٠ تشرين الأول ١٩٩٥م، ص٢٥.

(٢٩) مصباح الله عبد الباقي، المصدر السابق، ص٣٦.

(30) *Shafi SaKhizada op.cit, p.18.*

(٣١) جريدة الشرق الأوسط، العدد ٦٢٧٨، ٤ شباط ١٩٩٦م.

(٣٢) المصدر نفسه، العدد ٦٣٣٠، ٢٨ آذار ١٩٩٦م.

(33) *http://www.aljazeera.net/knewledgeGate*.

المعرفة– تغطيات ٢٠٠١م، حركة طالبان النشأة والإمارة.

(٣٤) مطيع الله تائب، أفغانستان إتفاق رباني– حكمتيار والخروج من عنق الزجاجة، مجلة قضايا دولية (إسلام أباد)، العدد ٣٣٥، السنة السابعة، ٣ حزيران ١٩٩٦م، ص٢٢–٢٣.

(٣٥) جريدة الشرق الأوسط، العدد ٦٤٠٥، ١١ حزيران ١٩٩٦م.

(٣٦) المصدر نفسه، العدد ٦٤٦٤، ٩ آب ١٩٩٦م.

(37) *http://www.aljazeera.net/knewledgeGate*.

المعرفة– تغطيات ٢٠٠١م، حركة طالبان النشأة والإمارة.

(٣٨) جريدة الشرق الأوسط، العدد ٦٥١٢، ٢٦ أيلول ١٩٩٦م.

(٣٩) المصدر نفسه، العدد ٦٥١٦، ٣٠ أيلول ١٩٩٦م.

(40)*Sreedhar, Taliban Afghanistan Looking into Future an Indian perspective, Perceptions Journal of International Affairs VOL.5, Number 4, December 2000- February 2001, p.34.*

(٤١) مقابلة مع وزير الخارجية الأفغاني في حكومة برهان الدين رباني عبد الرحيم غفورزائي جريدة الشرق الأوسط، العدد ٦٥٢٤، ٨ تشرين الأول ١٩٩٦م.

(٤٢) جريدة الوطن (الرياض)، ١٧تشرين الثاني ٢٠٠١م.

(43) *http://ar.wikipedia.org*..ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، طالبان

(٤٤) حوار مع وزير الإعلام والثقافة في حكومة طالبان لمجلة قضايا دولية ملا امير خان متقي، المصدر السابق، ص٢٧.

(٤٥) هيئة التحرير، عوامل سقوط كابول في طالبان، مجلة قضايا دولية (اسلام اباد)، العدد ٣٥٣، السنة السابعة، ٧ تشرين الأول ١٩٩٦م، ص٢٥.

(٤٦) فهمي هويدي، في مملكة أفغانستان، الحلقة ٤، جريدة الشرق الأوسط، العدد ٧٣١٧، ١٠ كانون الأول ١٩٩٨م.

(47) *Shafi SaKhizada op.cit, p.21.*

(٤٨) فهمي هويدي، في مملكة أفغانستان، الحلقة ٤.

(٤٩) حوار مع وزير الاعلام والثقافة في حكومة طالبان لمجلة قضايا دولية ملا أمير خان متقي، المصدر السابق، ص٢٧.

(٥٠) ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، طالبان.

(٥١) المصدر نفسه.

(٥٢) فهمي هويدي، في مملكة أفغانستان، الحلقة، ٤.